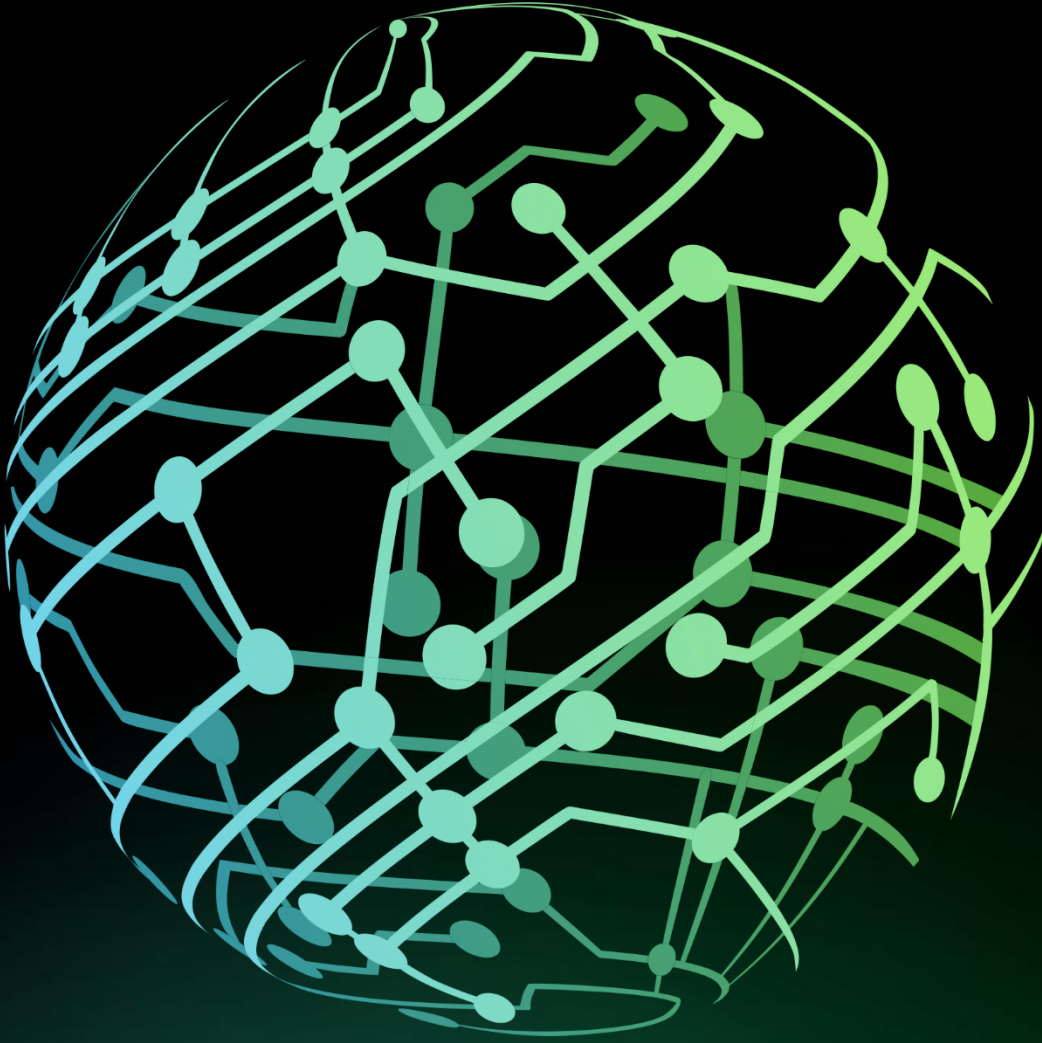




اعتبارات استراتيجية لتحديث منظومة الدفاع

يتطلب بناء قوات مستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي نهجًا دفاعيًا متكاملًا يوائم بين
السيادة الدفاعية، والصناعة المحلية، والتمكين الرقمي الآمن.

24.89%

من الإنفاق العسكري أصبح
محلياً بنهاية عام 2024، في إطار
التقدم نحو هدف المملكة المتمثل
في تجاوز 50٪ بحلول عام 2030

5%

من الناتج المحلي الإجمالي تمثل
الالتزام السنوي لحلفاء الناتو
بحلول عام 2035، على أن
يُخصص ما لا يقل عن 3.5٪ منها
لمتطلبات الدفاع الأساسية

في ضوء النزاعات العالمية الأخيرة، لاحظت ديلويت تحولاً مهماً في طبيعة الحروب. فلم تعد المنصات الأكثر تقدماً أو الأعلى تكلفة أو الأكثر تطوراً هي التي تضمن التفوق تمثل النتائج المرجوة بالضرورة. فلكل نزاع معايير الخاصة، وأصبحت سرعة التصنيع، وكفاءة التكلفة، وقابلية التشغيل البيئي بين المنصات والدول، عوامل أكثر أهمية. واستناداً إلى خبرات ديلويت العالمية العميقة في قطاع الدفاع، نرى أن التطورات الأخيرة تستوجب من الدول اتخاذ قرارات شراء ذكية في المشتريات وتوطين ستراتيغي للحد من الاعتماد على الحلفاء الخارجيين. وفي هذه البيئة، عليم يعد مطلوباً من الجهات الدفاعية تطوير فقط ما تقتنيه فحسب، بل أيضاً تطوير كيفية تخطيط قدرات العسكرية وتنظيمها، ودمجها، واستدامتها.

نحو رؤية جديدة لتحديث الدفاع في دول مجلس
التعاون الخليجي



وقد أصبح هذا التحول واضحاً بالفعل في عدد من الدول الرائدة في المجال الدفاعي. العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، تتجه الحكومات بشكل متزايد إلى ربط تحديث منظومة الدفاع بالتوطين، والتنمية الصناعية، وبناء القدرات السيادية. وفي أوروبا، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تسريع التركيز على جاهزية القوات، وقابلية التشغيل البيئي، ومرونة المخزونات، والحاجة إلى تحديث القيادة والسيطرة والتكامل الرقمي عبر القوات. أما في الولايات المتحدة، فلا يزال التحول الدفاعي يركز على العمليات المشتركة المتعددة المجالات، والتحول الرقمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي، ودمج البيانات والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في عملية اتخاذ القرار¹ العملياتي. رغم اختلاف السياق الوطني من دولة إلى أخرى، فإن الاتجاه واضح: ينبغي على الجهات الدفاعية أن تُحدّث نفسها بوصفها منظومات متكاملة، لا مجرد مجموعات من المنصات.

وتقف دول مجلس التعاون الخليجي اليوم عند نقطة تحول مهمة. في ضوء البيئة الجيوسياسية الراهنة، وما تتمتع به المنطقة من قدرات استثمارية وطنية قوية، تبرز فرصة لصياغة أجندة لتحديث منظومة دفاع ليست متقدمة فحسب، بل سيادية ومتكاملة ومستدامة أيضاً.

على مدى عدة عقود، سعت الدول المتقدمة إلى تحقيق هدف العمليات المشتركة، أي تمكين مختلف أفرع القوات المسلحة من التكامل والعمل معاً بصورة منسقة للدفاع الجماعي عن الوطن. وفي الآونة السنوات الأخيرة، ازدادت أهمية هذا الهدف مع في ظل بروز المجالين السيبراني والفضائي، اللذين يتقاطعان مع جميع المجالات الأخرى. غير أن تحقيق ذلك يتطلب تحولاً في التخطيط العسكري وتطوير القدرات. ولا تزال العديد من الدول كثيرة تتبنى نهجاً تقليدياً متوارثاً في تصميم القوات، حيث تُطوّر القدرات داخل الأفرع أو المجالات المختلفة كلٌّ على حدة، ثم على أن يُنظر في التكامل لاحقاً بدلاً من تضمينه منذ البداية. وقد يؤدي ذلك إلى حالة من التجزؤ على مستوى الأنظمة والبيانات وهياكل القيادة والمفاهيم العملية. وحتى في الحالات التي تكون فيها القدرات الفردية قوية، فقد لاحظنا أن غياب التكامل الممنهج المعتمد عبر منظومة الدفاع بأكملها—، بدءاً من قدرات الصناعات الدفاعية المحلية، وامتداداً إلى القوات العملية، والتقنيات الممكنة، وتدفعات المعلومات، وهياكل القيادة،— قد يحّد من الاستفادة الكاملة من هذه القدرات أو يتيح الالتفاف عليها تجاوزها. كما أن معالجة هذه الفجوات بعد ظهورها يؤدي إلى زيادة التعقيد وارتفاع التكاليف وإطالة الجداول الزمنية، فضلاً عن زيادة الاعتماد على الموردين الخارجيين والحد من المرونة السيادية في كيفية توظيف القدرات وتطويرها.

¹<https://www.war.gov/News/News-Stories/Article/Article/4165279/defense-officials-outline-ais-strategic-role-in-national-security/>

ونرى أن هذه الأجندة ينبغي أن تركز على ثلاثة محاور مترابطة يعزز كل منها الآخر:

القدرة العملياتية

قوات متكاملة ومهيأة للمستقبل، تمتلك قدرات متقدمة عبر المجالات الجوية والبحرية والسيبرانية والفضائية.

الصناعات الدفاعية

قاعدة صناعية دفاعية قوية وذات سيادة، تسهم في تنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز الابتكار، وتحقيق قيمة اقتصادية.

الركيزة الرقمية

أساس رقمي آمن قائم على البيانات، يجمع بين البنية المتكاملة وقدرات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر فاعلية على جميع المستويات.

ومن شأن هذه المحاور مجتمعة أن تساعد دول مجلس التعاون الخليجي على الحفاظ على السيطرة السيادية على بياناتها الحيوية، وقدراتها العسكرية، وقراراتها المتعلقة بالأمن الوطني. كما يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على موردين منفردين وسلاسل الإمداد المعرضة للمخاطر، مع تمكين تبادل موثوق للمعلومات عبر الأنظمة العسكرية بما يدعم اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة. ومن خلال المشتريات ذكية، واعتماد نهج تكامل المنظوم، وتنفيذ توظيفين موجّه بعناية، يمكن لهذه الدول أيضاً تحسين كفاءة لتكلفة، وتعزيز المرونة، وضمان الاستدامة طويلة الأمد لقدراتها الدفاعية.

يتطلب تحديث الدفاع نهجاً شاملاً ومتكاملاً. وتقوم المبادرات الناجحة على مواءمة الأهداف العملياتية مع الأهداف الصناعية، والتمكين الرقمي، والقدرات المؤسسية. وتشمل مجالات التحول الرئيسية إصلاح المشتريات، وتحسين نماذج التشغيل، والبنية الرقمية والمعمارية المؤسسية، وقابلية التشغيل البيئي للبيانات، واستراتيجيات التوظيف، وتنمية الكفاءات البشرية. وتبرز الخبرات المستفادة من مختلف المناطق أهمية وضع استراتيجيات مصممة وفق السياق الوطني لدعم برامج تحديث واسعة النطاق.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك لا يعني فقط اقتناء قدرات متقدمة، بل أيضاً تشكيل المنظومة الدفاعية القادرة على استدامة هذه القدرات وتوظيفها بفاعلية على المدى الطويل. وتسهم الخبرات الاستراتيجية والتقنية والمعرفة القطاعية المتخصصة في تصميم هذا المستقبل، بدءاً من المشتريات واستراتيجية التوظيف، مروراً بالركيزة الرقمية وقابلية التشغيل البيئي، وصولاً إلى تطوير الكفاءات الوطنية والقدرات المؤسسية. وفي بيئة أمنية تتسم بالضبابية والتغير المفاجئ، يشكل ذلك الأساس الذي يمكن للجهات الدفاعية أن تبني عليه المرونة، والجاهزية، واستراتيجية ذكية طويلة الأمد.

في ظل بيئات دفاعية تزداد تعقيدًا ومتطلبات متنامية للقدرات العسكرية، تعيد الدول التفكير في كيفية تصميم قدراتها الدفاعية، وشراؤها، ودمجها، واستدامتها. وتجمع ديلويت بين الخبرة القطاعية العميقة، والرؤية الاستراتيجية، والكفاءات متعددة التخصصات لمساندة الحكومات في بناء مؤسسات دفاعية سيادية، ومتكاملة، وممكنة رقميًا، وقادرة على التكيف. ومن استراتيجيات التحديث وإصلاح المشتريات إلى التوطين، وقابلية التشغيل البيئي، والعمود الفقري الرقمي، وتطوير الكفاءات الوطنية، تدعم فرقنا العملاء عبر مختلف محاور التحول الدفاعي.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع المؤلفين:



سمير أصغر
شريك

استشارات رأس المال البشري | ديلويت الشرق الأوسط
samasghar@deloitte.com



فريد أسلم
شريك

إستراتيجية التكنولوجيا والتحول الرقمي | ديلويت الشرق الأوسط
faraslam@deloitte.com